جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس:
الدولة والمجتمع المدني

سلسلة محاضرات سداسية موجهة
لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية

من إعداد
د.علي بن طاهر

السنة الجامعية
2021-2020

الأسبوع الثالث/

- عنوان المحاضرة

التأصيل النظري للمفاهيم

- المحتوى:

المحور الأول: في مفهوم الدولة

المحور الثاني: الأبعاد النظرية لمفهوم الدولة

- القراءات المطلوبة/

- برتراند بادي- بيار بيرنيوم، سوسيولوجيا الدولة (ترجمة جوزيف عبد الله وجورج أبي صالح). بيروت: مركز الإغاثة القومي، بدون تاريخ.

- طعيمة الجرف، نظرية الدولة: الأسس العامة للتنظيم السياسي. الفاهرة: مكتبة القاهرة

المحور الأول/ في مفهوم الدولة

إن البحث في موضوع الدولة ليس عملا بحثيا جديدا ولا جهدا إضافيا في حصيلة ما وصل إليه الفكر السياسي للمجتمعات والنظم السياسية ،إنما هو في الجوهر علاقة العلم بحركة هذا الفكر والممارسة الخاصة بالنخب وعلاقتها بالهيئات أو المؤسسات، بمعنى توظيف أساسيات علم السياسة وتعميق أدواته البحثية في التأسيس لنظرية في الدولة وعلاقتها بالمجتمع. وهو ما ينبغي أن يهتدي إليه الفكر السياسي الخالص الذي يمتلك رواده انتقاءا واعيا للأحداث ونظرة انتقادية للمفاهيم.

يصبح الفكر السياسي هنا خادما للدولة، وتصبح الدولة نتاجا لهذا الفكر الذي يعمق المسائل الأساسية الأكثر إيجابية في الفصل مثلا في مشروع المجتمع ومسألة الهوية والاختيار السياسي دون استئثار بالسلطة، باستثناء القوة التي تستلزم استخدام "القهر المشروع" وما تقتضيه عمليات التنظيم والتسيير بهدف المحافظة على الأمن وعملية الاستقرار ضمن الوظائف المعروفة التي هي من اختصاص الدولة.

إن أولويات علم السياسة هي مساءلة الفكر السياسي الذي أنتج النظريات، خاصة النظريات التي أخفق منفذوها في الاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وانصرافهم عن معالجة تراكماتها دون الوقوف على الخصوصيات الداخلية في تأصيل الفكر السياسي وتبيئة مفاهيمه. ومن منتجات هذه النظرية المستوردة دولة الحزب الواحد التي أُنتزعت سلطتها أو قامت بتسليمها للحزب ومن ثم مكنته من الاستمرار بها وتحويلها إلى دكتاتورية شمولية مطلقة، أو ما يسمى بالدولة –الشمولية- التي تحتفظ بكل آليات السيطرة للدولة الحزب والتي لا حدود لصلاحياتها وسلطتها ، كاريزمية النشأة في الغالب.

ومن النظريات التي أنتجها الفكر السياسي وأحدث ما أنتجه الفكر الغربي الحديث ما يسمى بالدولة الليبرالية التي لا دولة بعدها والتي تستمد فلسفتها من الحرية الديمقراطية التي أُعجب بها (ألكس دي توكفيل) في كتابه عن "الديمقراطية في أمريكا" والتي رأى فيها تطورا مذهلا لطرق عمل مؤسساتها. لكن لا عجب أن تبقى هذه الديمقراطية حبيسة مزاجها الداخلي ولا مانع من أن تتحول إلى ديمقراطية أخرى تقودها دولة –مهيمنة- أكثر تسويغا للعنف، حتى أصبح يسميها البعض بدولة الأمن القومي حسب تعبير (تشومسكي) والتي خول لها القانون الدولي استخدام العنف بكل صوره وتصنيف الدول إلى دولة مارقة وأخرى إرهابية باسم حقوق الإنسان وحماية الأمن الدولي.

ومن النظريات أيضا التي أنتجها الفكر السياسي هو البحث عن هوية جديدة تستند إلى مسلمات ومرجعيات دينية تختلف تماما عن الأيديولوجيات الأخرى وتعمل على كشف تناقضات الدولة الرأسمالية والدولة الشمولية وتحاول العودة إلى الأصول الممثلة لذروة الدولة القائمة على "الحكم الراشد" وتعتبر كل أيديولوجية أخرى "دخيلة ومجلوبة سواء كانت قومية عربية، أم أممية أم ليبرالية وديمقراطية".

ثمـة خلاف في الفكر السياسي حول الشكل الذي تتخذه الدولة والذي يكون الأكثر تعبيرا عن التناقضات على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي والثقافي والسياسي. وهو في حقيقة الأمر خلاف يمس بشكل كبير الأكثر تمثيلا للفكر السياسي. من يُمثل الفكر السياسي الذي أنشأ هذه النظريات؟ إنهم بلا شك المفكرون والفلاسفة الذين تختلف تصوراتهم وطروحاتهم ومستوياتهم التحليلية باختلاف مرجعياتهم الفكرية وأنسجتهم الاجتماعية التي ينتمون إليها، فمنهم الأيديولوجيون والذاتيون والموضوعيون، ومنهم من حاول الجمع أو التوفيق بين العلم والأيديولوجيا.

ليست مهمة الباحث هنا تقييم الفكر السياسي، فهذا النوع من البحث عل مستوى عال من التحليل وإنما توظيف أدوات علم السياسة في فهم ظاهرة الدولة من خلال الاستعانة بالقوانين والأحكام العامة التي "تستطيع تأمين التفسير النظامي لميدان معرفي أو مجموعة ملاحظات، أو التي قد تُستعمل بالتنبؤ بالأحداث أو التي تفرض السلوك الواجب إتباعه .إن هذه الفئة الأخيرة نوع من النظرية المعيارية وتعني التحليل السياسي على نحو أكثر مركزية بالنظريات العلمية أو التجريبية التي تهدف إلى تفسير الأحداث السياسية أو التنبؤ بها".

المحور الثاني/ الأبعاد النظرية لمفهوم الدولة

- البعد الفلسفي والقانوني للمفهوم:

يصطدم موضوع الدولة بصعوبات عدة وعلى رأسها كيفية تحرر المفهوم من الأيديولوجيا التي ظلت عالقة به، منذ ظهور الدولة ككيان اجتماعي وسياسي منظم للحياة الاجتماعية بشقيها السياسي والمدني وكمجال تتفاعل فيه القوى المتداخلة تارة وتتصارع تارة أخرى باختلاف المذاهب التي أبقت عملية التنظير حبيسة الأفكار الفلسفية في البداية والتي قدمت الأيديولوجية على التحليل الواقعي للظاهرة السياسية.

إذا كانت الأيديولوجيا تمثل "الافتراضات والعقائد الرئيسية التي يمتلكها الناس وتمكنهم من فرض نوع من النظام الذهني على التجارب الفردية والاجتماعية المختلفة التي يمرون بها" وكانت الدولة قد شملت أنواعا من هذه الافتراضات والعقائد عبر السياق التاريخي ولا زالت تمثله اليوم، والتي مكنت النخب السياسية من فرض نظامها المعين الذي يستند إلى أيديولوجية معينة، فتصبح الدولة حينئذ ممثلا لكل الأيديولوجيات التي يذكرها الفكر السياسي وتتطرق إليها كل دراسة سياسية تعالج موضوع الدولة وعلاقته بالفكر السياسي.

ماهي أفضل أنماط الحكم والنظم السياسية التي يُفترض أنها توجه سياسة مجتمع معين ودولة معينة ضمن إطار تحقيق الوضع الاجتماعي والسياسي المرغوب فيه؟ تلك هي جملة الأسئلة الفلسفية المبكرة التي ظلت تواكب موضوع الدولة وظل الفكر السياسي يطرحها ، مما دفع بالنظرية السياسية لأن تكون فلسفية بالدرجة الأولى وأخلاقية أكثر مما هي علمية كما تشير الأفكار والدراسات التي تنقد هذا المسعى المتجه نحو جعل المقاربات تمثل منظومات من السلوك.

بقي مفهوم الدولة بهذا الشكل مرتبطا بمقاربة قائمة على الفلسفة السياسية. والفلسفة هي الأصول العامة التي تنطلق منها الخيارات السياسية لمجتمع معين، لكن تبقى هذه الأصول على درجة عالية من التعميم والمبادئ التي يُفترض أن تكون عليها الدولة كالمثالية والواقعية والليبرالية والاشتراكية المتجلية في سياق المعطيات التاريخية للفكر السياسي. ويتمحور مفهوم الدولة في المنظور الفلسفي ضمن اتجاهين اثنين:

- اتجاه يربط الدولة بالقيم والأخلاق الفضيلة المتجلية في دولة المدينة، جاعلا من الإرث اليوناني نموذجا أفضل لما يُفترض أن تكون عليه المجتمعات والدول، معتبرا الدولة في ظله حاضرة اجتماعية وسياسية متميزة عن بقية الشعوب وغيرها من الكيانات التي ذكرها وسجّلها السياق التاريخي. ويُعتبر أفلاطون واحدا من الذين يمثلون هذا الاتجاه ويعتبرون الدولة مركز اهتمامهم الفلسفي. فهي المجتمع الكامل الذي يحكمه أخير العقلاء والحكماء ويحرسه أصلح الناس وأحرصهم عليه، آخذين على عاتقهم مسؤولية الدفاع عنه بالداخل والخارج وقادرين على إلحاق الضرر بالأعداء.

الدولة وفق هذا الاتجاه هي الدولة التي لا تفصل السياسة عن الأخلاق، بل يُشترط فيها أن يكون هدفها فاضلا في سعي دائم لطلب الخير الذي تشترك فيه المصالح العامة والخاصة معا. فهي السياسية العامة الساعية إلى تحقيق الخير وهي الفكرة نفسها عند ابن خلدون عندما يقوم بتقسيمه لنوعين من السياسة "فإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبُصرائها كانت سياسة عقلية، وإذا كانت مفروضة من الله بشارع يقرّرها ويشرّعها كانت سياسة دينية نافعة في الحياة الدنيا وفي الآخرة"

- هناك اتجاه آخر ينظر إلى الموضوع نظرة نقيضة تماما، فالدولة ليست حاضرة اجتماعية فاضلة، بل هي وسيلة مصطنعة تلجأ إليها أنانية الإنسان فتستولي على السلطة وتضع لذاتيتها قواعد ومقاييس خاصة حول الحق والباطل وحول الخير والشر، فتتحقق بذلك المنفعة بين الأفراد القائمة على أساس التعاقد.

تبدو الدولة في نظر هذا الاتجاه الفلسفي نفعية إلى أقصى الحدود، مرتبطة بالمنحى السياسي النفعي، غير متفقة مع طبيعة الإنسان الذي يرغب في العيش وفق الخير والنظام العادل كما يشير فلاسفة الاتجاه الأخلاقي وهو الأمر الذي جعل النزعة "البراغماتية" المصلحية في نظر البعض تفرض نقاشا جديدا حول طبيعة الدولة ومصدرها وتشكلها، خصوصا لدى الذين يعتبرون أن تشكل الدولة هو نتيجة حتمية للحاجات المادية المتعددة، البعيدة عن الإطار الأخلاقي والديني والدولة يجب أن ترتبط بتحليل القوة والنفوذ والتأثير. يمثل نموذج (ميكيافلي)واحدا من النماذج التي برزت في هذا الاتجاه، إذ تعكس "دولة الأمير" المجسدة في إمارة "فلورنسا" الإيطالية حسب ما ورد في كتاب "الأمير" أفضل أنواع الحكم السائدة مقارنة بحكم إسبرطة وأثينا اليونانية. فالدولة في نظره هي السلطة القوية التي يحكمها الأمراء الأقوياء، الذين يبتكرون كل الوسائل المتاحة بهدف جعل كل من حولهم على ارتباط وثيق بهم وبدولتهم وبالتالي ضمان ولائهم على الدوام.

هكذا فتحت "النظرية الفلسفية" بكامل أفكارها القيمية والمصلحية، الطريق أمام أساسيات البحث العلمي في التعرف على بداية تشكل الدُّول وفق الأهداف التي وُجدت من أجلها النظم السياسية المتأثرة بالواقع الاجتماعي والسياسي. لكن ما لبثت أن تحولت إلى عقيدة وأيديولوجية، حتى أصبح من المُتعذر على من يؤمنون بها أن يقوموا بإخضاعها تحت وسائل الاختبار المتوافرة في مناهج النقد العلمي، ولم تعد المسألة تولي اهتماما لجدّية وصدقية الملاحظة المنظمة، وإنما تقديم الإيديولوجيا والمذهب على أية عملية تهدف إلى ترشيد المعرفة نحو فهم حقيقة الظاهرة السياسية.

لم يعد بهذا الشكل في مقدور المقاربة الفلسفية فهم الغموض الذي يحيط بمفهوم الدولة، لأنها ظلت قائمة على افتراض توافر نماذج محددة تُفسّر على أساسها النظم والظواهر السياسية

وتتجاهل كل ما هو خارج عن هذا الإطار وهذه هي الصعوبة الأولى التي يصطدم بها مفهوم الدولة، أما الصعوبة الثانية فتكمن عندما يكتسي المفهوم طابعا دستوريا قانونيا محضا، فيتم التركيز على أنواع الدول والحكومات وأشكالها ومدى دستوريتها وتجاهل كل ما له علاقة بالواقع السياسي، إذ تقسم الدول حينئذ إلى دولة بسيطة وأخرى مركبة ودول ذات سيادة كاملة وأخرى ناقصة طالما أن الدولة تعد في نظر فقهاء القانون مؤسسة قانونية في المقام الأول.

لكن الواقع يبين أن حركية هذه المؤسسة لا تخضع في الغالب إلى القواعد القانونية والأشكال الدستورية وأن معاملاتها الدولية لا تتم في إطار القانون الدولي، بل تتم نتيجة تفاعل مستمر بين عوامل إنسانية و اقتصادية و اجتماعية.

إذا كان مفهوم الدولة من المنظور القانوني يعكس جملة القواعد القانونية والدستورية المرتبطة بالأركان الثلاثة "السكان، الإقليم، التنظيم السياسي" التي يذكرها فقهاء القانون، فإنه من منظور التحليل السياسي يشمل مجموع المتغيرات التي تتفاعل فيما بينها ،مكتسية بذلك طابع الكيان الاجتماعي والسياسي الذي يجسد سلطته المنظمة في حيز الممارسة.

إن تدخل الدولة من الناحية الواقعية في كل الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية، جعل التركيز على القانون في تحديد المفهوم غير كاف في التعرف على طبيعة الظاهرة بشكل واضح نظرا لانصهاره في دائرة ضيقة لا يمكن أن تتعدى التركيبة القانونية. وهو ما أدى بالعملية البحثية في علم السياسة أن تضفي مراجعات في الأدوات والوسائل التي من شأنها أن تمتد إلى تحليل مثلا أسلوب الأداء الوظيفي للدولة في الواقع بناءا على سلوك دوران النخب النافذة في السلطة وعلاقتها بالعناصر والفواعل أو المؤسسات الأخرى كجماعات الضغط والحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية، هذا بالإضافة إلى أن مفهوم الدولة يفترض تحليلا أكثر اتساعا لحركية النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يحدد في حقيقة الأمر نظامها السياسي.

- البعد الوظيفي لمفهوم الدولة:

إن التقيد بالمعيار الوظيفي في تحديد المفهوم، لا يولي أهمية للأركان والشروط الأساسية في الفقه القانوني والتي بموجبها تتواجد الدولة كالإقليم ومن يتواجد عليه، باستثناء ركن واحد يشترك فيه البعدان "القانوني والسياسي والوظيفي" والمتعلق بالجهة التي تتولى ممارسة السلطة والتي ترتكز على ثقة الخاضعين لها أكثر من اعتمادها على إرادة الحاكمين.

الدولة موجودة وكتحصيل حاصل تتواجد بها جماعة من الناس تعيش فوق إقليم جغرافي معين، ثم إن هناك من الدول تتواجد واقعيا لكن إقليمها غير محدد بصورة دائمة

وينطبق هذا الشكل على الدولة عديمة أو منقوصة السيادة، فما هو نصيبها من التحليل؟ ثم منذ متى كان تحقيق الوجود القانوني للدولة من جهة والاعتراف بها من جهة أخرى، يمنحها شخصيتها القانونية والشرعية في ممارسة حقوقها بشكل حقيقي في المحيط الداخلي والخارجي؟

إن المقاربة القانونية لوحدها لا تؤهل الباحث إلى إقامة التفرقة والتمييز بين أشكال الدولة ومضامينها وبين الدولة الديمقراطية وغير الديمقراطية وبين ما تمثله من ثقافات سياسية متعددة ومختلفة. لذلك تأتي المقاربة الوظيفية لتتجاوز المفاهيم الحلولية أو الموضوعة والجاهزة التي تُستخدم في دراسة وتحليل الظواهر وتبحث في سوسيولوجيا المفهوم من خلال التنقيب في وظائف الدولة الاجتماعية والسياسية، من خلال تفكيك متغيراتها وعلاقتها بالعناصر الأخرى المصاحبة والملازمة للمفهوم الرئيسي وهو ما يجعل الأدوات المستخدمة المعبرة، أكثر تأثيرا وتمثيلا لكل مستويات الدولة.

تفرض الاتجاهات الحديثة في علم السياسة مدخلا تحليليا يُفرّق بين أشكال الدولة ومضمونها ضمن مجال سياسي يكون معبرا أكثر عن التساؤلات المحورية التي يثيرها الواقع الاجتماعي والسياسي. وهو عملية مطلوبة خاصة إذا تعلق الأمر بتشريع سلطة الدولة. ومن هنا فلا يجب النظر إلى الدولة من خلال "أجهزتها لأننا عند ذلك نتكلم عن الحكومة- السلطة التنفيذية. فالدولة أكبر من هذا، إنها مفهوم يتعلق بالسيادة والشعب و الأمة والحق والقانون، فلسفة تتعدى المفهوم الإجرائي في ممارسة السلطة. ولابد عند البحث في الدولة أن نحدّد ماهيتها، مشروعيتها وتكوينها ومحدداتها والعلاقات التي تحدد موقع الأفراد والمجتمع المدني بهذه الدولة ومنظومة الحق والقانون التي تؤسسها ومفاهيم الحرية التي تشكل طابعها وجوهرها".

بناءا على ذلك وانطلاقا من هذا التحليل، يمكن أن تُعرّف الدولة من خلال" الترابط الذي تقيمه بين الحاكم والمحكومين. ويمكن أن يتناول عملها جميع أبعاد الحياة الاجتماعية سواء تعلق الأمر بالمجتمع المدني أم بجمهورية الأفكار وحتى ولو لم تكن الدولة مندمجة مع السلطة الروحية، فإنها تشارك في ممارسة هذه السلطة.." ، فتظهر هنا طبيعة الدولة إلا من خلال العلاقة التي تقيمها مع المجتمع المدني. فهناك الكثير من الوظائف والمهام التي لا تقوم بها إلاّ الدولة ولا تقع على عاتقها وهناك في المقابل نوع من المهام والتخصصات لا يمكن أن تُنجز إلا بمشاركة المجتمع المدني.

انطلاقا من العلاقة الموجودة بين الدولة والمجتمع المدني والتي حاول الاتجاه التحليلي الحديث في علم السياسة، المساهمة في إبرازها بناءا على أدواته التحليلية المفسرة والتي ساعدت الباحث في الدراسات السياسية وفي الأبحاث المتعلقة بسوسيولوجيا السياسة أن يفهم

جزءا من حيثياتها، ظل موضوع الدولة يفرض نفسه بشكل كبير على الواقع الاجتماعي والسياسي، إذ يُلاحظ تسابق النخب في العالم الثالث نحو جعله مادة سياسية وعلمية في الخطب السياسية وفي الطروحات الأكاديمية العلمية.

تجد النخبة السياسية نفسها بفعل تموقعها وتواجدها في دوائر السلطة، مجبرة في الحديث عن موضوع الدولة خصوصا ضمن تزايد المطالب الاجتماعية والسياسية التي تحدث على مستوى النظام السياسي بالكيفية التي تراها مناسبة وملائمة، رامية بذلك إلى العمل نحو خلق جو من الأمن والاستقرار الذي يحقق التوازن بين الدولة والمجتمع. وهذا من أجل تغطية الفراغ الذي يهدد النسق السياسي وإضفاء الشرعية على ممارسة السياسة.

من جهة أخرى، نجد النخبة العلمية بالمقابل وانطلاقا من موقعها العلمي ومستواها الثقافي، مخيرة بين التعبير عن هذه الميولات السياسية التي تعكس أيديولوجية النظام السياسي، أو تسخير العلم في الحديث بلغة موضوعية بعيدة عن الذاتية وذلك من خلال تبيان نموذج الدولة القابل للديمومة والاستمرار والقادر على فك أسرار غموض الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي.

يبدو من الناحية الواقعية النظر إلى الدولة على أنها كيان اجتماعي وسياسي أكثر منه مؤسسة قانونية، تشكلت استجابة للحاجات الاجتماعية والسياسية وهذا من خلال الوظائف المسندة إليها كالوظائف الأساسية "تحقيق الأمن والاستقرار". والدولة في الأصل إنما وُجدت من أجل تحقيق المصلحة السياسية وهي مصلحة الفرد والجماعة، بالإضافة إلى الحفاظ على مجموعة القيم التي تُؤسس عليها الثقافة السياسية والتي لا تتعارض والمبادئ السياسة للدولة وهذا أيضا من الوظائف الحيوية التي وُجدت من أجلها الدولة.

إن التركيز على هذه المسائل هي غاية هذه الدراسة. وهي غاية كل مقاربة تتخذ من علم السياسية حيزا يجاري الواقع الاجتماعي. وفي الوقت نفسه القدرة على التنبؤ بما سيؤول إليه تطور هذا الواقع اجتماعيا وسياسيا، هي وظيفة المدخل الوظيفي الذي يركز "اهتمامه على النظام السياسي وذلك من خلال العوامل المؤثرة على النظام وكيفية أدائه لوظائفه ثم كيف يتماسك ويحافظ على بقاءه".

إن الموضوع مرتبط هنا بالنظام السياسي للدولة. ومن هنا لا يُنظر إلى الدولة إلا من خلال نظامها السياسي وعلاقته بالفواعل الأخرى المكونة للنظام الاجتماعي على أساس أن النظام السياسي يمثل الدولة ويمثل الجماعة السياسية التي أوجدت الدولة.

تصبح الدولة على هذا الأساس، تعكس كل كيان اجتماعي وسياسي أو كل نسق اجتماعي وسياسي ظهر في مرحلة معينة وفي تاريخ معين، وهو الأمر الذي يجعلها تعبر

عن أية واقعة تاريخية في ظل صراعات اجتماعية وسياسية، بل هي سوى تجسيد لهذه الصراعات داخل ما يسمى بالنسق السياسي، وتصبح الدولة تمثل مجموعة العلاقات المنظمة بين الجماعات السياسية المختلفة وتقع هذه العلاقات في النطاق السياسي والذي يشار إليه بالنسق السياسي. و النسق السياسي كما يعرفه (راد كليف بروان) المعروض في مقدمة كتاب "الأنساق السياسية في إفريقيا" هو "التنظيم السياسي الذي يرتبط بتدعيم النظام الاجتماعي في حدود إقليمية معينة عن طريق الممارسة لسلطة القهر ومن خلال استخدام القوة الفيزيقية".

عندما يتم الحديث عن الدولة من خلال هذا الطرح، يتم الحديث عن السلطة وعن القوة خاصة الجماعة السياسية التي تملك زمام الأمور وتقوم بضبط النظام الاجتماعي داخل إقليم محدد من خلال الوسائل التي تستخدمها وعلى رأسها القوة، التي تقتضي ممارسة منظمة للسلطة ومن هنا يتم النظر إلى الدولة من خلال ما يلي:

1- إلى أي حد يمكن الحديث عن وجود سلطة مركزية تعترف بها كل العناصر المكونة للنظام الاجتماعي والسياسي؟

2- ما هي نوعية الوظائف و الأدوار المحددة التي تقوم بها العناصر والفواعل المشكلة للنظام السياسي داخل الدولة؟

3- ما هو الأساس الذي تقوم عليه السلطة؟

تصبح الدولة بهذا الشكل مرتبطة بعملية البناء. وموضوع بناء الدولة وظيفة أساسية من وظائف النظام السياسي خاصة النظم والمجتمعات التي لا تزال الدولة فيها بحاجة إلى تدعيم شرعيتها من خلال وقوف الدولة في وجه التنظيمات التقليدية وتوجيه جهودها نحو نشاطات مشتركة، فقد يكون الأمر مقبولا عندما يتعلق بعملية الانتقال من بنى تقليدية إلى بنى حديثة. لكن هل يعني هذا ابتلاع المجتمع المدني كلية وإلغائه وعدم ترك له مجال حرية التطوع والإبداع؟ فإلى أي مدى يمكن أن ينطبق هذا التوظيف على نموذج الدولة وعلاقته بالمجتمع المدني في هذه النظم؟

لم تنظر الاتجاهات الحديثة في علم السياسة للدولة على أنها مفهوم يقتصر على مجرد وجود كيان سياسي وقانوني منظم، بل كمجال تتصارع وتتفاعل فيه القوى السياسية والاجتماعية المختلفة. ومن خلال ذلك فإن عملية البحث لا يمكن أن تفهم طبيعة الدولة إلا ضمن إطار الممارسة الفعلية، وهو ما بينته إسهامات (دافيد إستون) David Easton في هذا الإطار من خلال تركيز الاهتمام على ممارسة النظام السياسي للدولة، بدل التركيز على دراسة الدولة ومؤسساتها القانونية والدستورية.